ابن سعود انكار ذلك كذا في العيني صرح به في المعراجية اقول
لو لم يأت بعد غسل لكان اسفل الا بعض الاعضاء ليس
بغسول وعلى اذا اعلم بعد له عنها الى قوله الا على حفة هذه
النكتة ويجوز ان يشير بغسل الى قوله قال الامام خ وضوء الغسل
لانه لغة نقية بسيلان الماء على جميع البدن لكنه ضعيف وقوله
اي بغسل الاعضاء المغسولة وقوله واستعمل الماء في اعضاء لكان
الظهر ثم يفيض الماء فيقل كيفية الافاضة اذا يفيض الماء على منكبه
الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا فاذا كسوس يرجد ثلثا وقيل غلل الرؤس
بين المنكبين وقيل بعده مالؤس كذا في المعراجية على الوجه
حشف صحيح يقال رجل بين الحشافة اذا كان رذل
فيكون عيبا كما لو يجد الماء الا بقدر الوضوء فيه الخروج عن عهدة
الجنابة نقض ضفرة الضفر بضم الضاد المعجمة وكسر الفاء
ويكون الشعر الذي التحط بعضه بعض وان ومعه وهي شعر
المرئة والضفر قيل الشعر واد قال بعضهم والعقص جمع
الرؤس وقيل الجواد قال الطرفي هذا اصول حرر به المذهب وقد شرح صاحب
الغاية الضفاير بذوابب كل ضفيرة شرح هذا الشارح قول المصنف لا
بها فيكون الثلثة مشتركة كونها اقسام الشعر وان شوى بين

الاولين

الاولين عموم من وجه وبينها وبين الثالث مطلق اما اذا
كانت ضفيرة فانه هذا ما افتى صاحب الكفاية والمحيط وقيل
لبس عليه الجل ضفيرة او ليصل الماء الى الشعر اذا ابتل اصولها
سواء كانت الذوائب منقوضة او لا وهو الصحيح لان الامر بالنظر تناول
البدن والشعر البدن ومن اصل وجه بل هو متصل به نظرا الى اصوله
ومنفصل عنه نظرا الى ذاته فجعلنا باصله وحكمنا لا يلحق الجرح
كالرجل ويرد سر فوق الشاة الجرح فقوله وجب ايصاله الخ مخالف
لهذا الرواية الصحيحة فتامل وجوبه انزال الخ اعلم انهم جعلوا انزال الخ
وغيبة الحشفة ورواية المستيقظ الذي ينقض الاربعة
عان موجبة للجنابة لا الغسل وهما تناقضة الصحيح وكيف واجاب
عنه في البيانية بما يحقه ان هذه المعاني انما تناقض وجوب الغسل
لا وجوبه وهي ليست بموجبة لوجوده في برد ما قال ونقل عن الشرط
ان سبب وجوبه اداء فما يجعل فعله سبب الجناية عن عامة المشايخ
ثم اعترض عليه صاحب البيان بان السبب ما يقف وجود الحكم على وجوده
السبب والغسل واجب اذا وجد احد هذه المعاني سوا، وحدث
الاراقة اولم توجد فكيف يكون السبب الموجبة قال الاكمل وفيه

Copyright © King Saud University